اختيارات ابن الصائغ (ت 720هـ) في كتابه اللمحة في شرح الملحة
دراسة وصفية تحليلة

م.م. سبأ إسماعيل فرج

جامعة الأنبار/ كلية التربية للبنات/ قسم اللغة العربية

sabaa.i.faraj@uoanbar.edu.iq

ملخص البحث

يتناول هذا البحث اختيارات العلّامة ابن الصائغ (ت 720هـ) النحوية واللغوية الواردة في كتابه اللمحة في شرح الملحة، وذلك من خلال جمعها ودراستها وفق منهج استقرائي تحليلي. وقد تكوَّن البحث من مقدمة، وتمهيد، وعشرة مباحث، وخاتمة.

خُصِّص التمهيد للتعريف بحياة ابن الصائغ، وبيان مكانة كتابه اللمحة في الدراسات اللغوية، إلى جانب تقديم نبذة موجزة عن الإمام الحريري صاحب كتاب الملحة الذي شرحه ابن الصائغ.

وقد تميّزت المسائل المختارة بتنوّعها، إذ شملت قضايا صرفية ونحوية عكست عمق ابن الصائغ العلمي وتضلّعه في علوم اللغة العربية. وقد جُمعت عشر مسائل مختارة ورُتِّبت وفق أبواب كتاب اللمحة، مما يبرز المنهجية التي اتبعها المؤلف في عرض القضايا ومناقشتها.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من المكانة التي يحتلها ابن الصائغ وكتابه في التراث النحوي، إذ تضمن كتابه آراء نحوية لأعلام المدرسة النحوية، إلى جانب ما تفرّد به من اختيارات علمية.

وقد هدف البحث إلى الوقوف على منهج ابن الصائغ في تناول المسائل النحوية وموقفه منها، واستجلاء طريقته في التحليل والمناقشة.

أما الخاتمة، فقد لخّصت أبرز النتائج، ومن أهمها تحديد المواضع الأصلية لاختيارات المؤلف وآرائه، والكشف عن قيمة كتاب اللمحة بوصفه مرجعًا غنيًّا في علوم العربية، يستحق مزيدًا من العناية والدراسة.

Research Abstract:

This study examines the linguistic and grammatical selections made by the scholar Ibn al-Sāʾigh (d. 720 AH) in his book al-Lamḥah fī Sharḥ al-Mulḥah, through a process of compilation and analytical investigation following an inductive methodology. The research is structured into an introduction, a preface, ten sections, and a conclusion.

The preface is dedicated to introducing the life of Ibn al-Sāʾigh, highlighting the significance of his book al-Lamḥah in linguistic studies, and providing a brief overview of Imam al-Ḥarīrī, the author of al-Mulḥah, which Ibn al-Sāʾigh explained in his commentary.

The selected issues are characterized by their diversity, encompassing topics in both morphology and syntax, reflecting Ibn al-Sāʾigh's scholarly depth and mastery of Arabic linguistic sciences. Ten issues were

selected and organized in accordance with the chapters of al-Lamḥah, showcasing the methodological approach he followed in presenting and analyzing the material.
The importance of this topic stems from the prominent position of Ibn al-Sāʾigh and his book within the grammatical tradition, as it contains opinions of leading early grammarians as well as distinctive scholarly choices made by the author.
The primary aim of this research is to uncover Ibn al-Sāʾigh's methodology in addressing grammatical issues and his analytical approach in discussing them.
The conclusion summarizes the key findings, most notably the identification of the original sources of the author's views and selections, and the recognition of al-Lamḥah as a valuable and rich reference in the various fields of Arabic linguistics—one that merits further attention and study.
Keywords: Selections – Ibn al-Sāʾigh – Grammatical Issues – al-Lamḥah – al-Ḥarīrī)

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد...

تُعدّ اللغة العربية وعاء الوحي الإلهي، إذ شرفها الله تعالى بأن جعلها لغة القرآن الكريم الذي تكفّل بحفظه إلى يوم الدين، وقد أولى العلماء – من العرب وغيرهم – عناية كبيرة بدراسة هذه اللغة ووضع قواعدها وضوابطها، صونًا لها، وتيسيرًا لتعلّمها وتعليمها.

وكان النحويون الأوائل في طليعة من اضطلع بهذه المهمّة، ومن بينهم العلّامة ابن الصائغ، الذي كان له دور بارز في خدمة النحو وتقعيده، ويُعدّ كتابه الموسوم بـ اللمحة في شرح الملحة من أبرز مؤلفاته، بل من أوسع الشروح النحوية وأكثرها استشهادًا بمصادر التراث النحوي.

امتاز ابن الصائغ في شرحه بكثرة عرض المسائل النحوية، وتنوع الأقوال فيها، مع مناقشتها مناقشة علمية دقيقة، مقرونة بكثرة الشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي، إلى جانب براعته في التعليل النحوي، وإبراز ما شاب بعض الآراء من خلل، وبيان مواضع الصواب والانتصار لها، والاعتراض المدلل بالحجة على غيرها.

وقد التزم في شرحه منهجًا منتظمًا، يبدأ بذكر اسم الباب، ثم يُورد الأبيات المتعلقة به من منظومة ملحة الإعراب للإمام الحريري، يتبعها بالشرح والتفصيل، وكانت طريقته في تناول الأبيات تختلف باختلاف ترابطها، فقد يشرح بيتًا أو بيتين أو أكثر بحسب ما تقتضيه الوحدة الموضوعية. وتميّز أيضًا بدقته في عزو الأقوال إلى قائليها، مما يدلّ على أمانته العلمية واطلاعه الواسع.

- **أهداف الدراسة:**

1. الكشف عن المنهج الذي اعتمده ابن الصائغ في تناول المسائل النحوية في كتابه اللمحة في شرح الملحة، وتحليل طريقته في عرضها ومناقشتها وفق منهج استقرائي تحليلي.
2. جمع المسائل التي اتخذ فيها ابن الصائغ موقفًا اختياريًا خاصًا، ودراستها تحليليًا، مع بيان موقفه منها، ومقارنتها بآراء النحاة الآخرين.
3. الوقوف على أسلوب ابن الصائغ في عرض المسائل النحوية والصرفية، وتحليل مناهجه في معالجتها.
4. إبراز اختيارات ابن الصائغ في المسائل المدروسة، مع توضيح أدلته، وتعليلاته التي ساقها في دعم ما ذهب إليه.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى المكانة الرفيعة التي يحظى بها كتاب اللمحة في شرح الملحة، لما يحتوي عليه من مادة لغوية ونحوية وصرفية ثرية، جمع فيها ابن الصائغ أقوال العلماء المتقدمين، وناقشها بأسلوب علمي دقيق. كما تميز شرحه بالتحليل العميق والمناقشة الموضوعية المدعومة بالأدلة.

وقد دفعني إلى تناول هذا الموضوع أيضًا اتساع معارف ابن الصائغ، وغزارة علمه، وتنوّع اهتماماته، فقد كان عالمًا نحويًا، لغويًا، أديبًا، شاعرًا، ومحدثًا. وقد ظهرت مكانته العلمية من خلال ردوده على آراء النحاة السابقين والمعاصرين له، ومناقشاته العلمية الدقيقة لهم في مختلف القضايا النحوية والصرفية.

- **منهجية الدراسة:**

اتبع البحث منهجًا استقرائيًا تحليليًا، يقوم على جمع المسائل النحوية التي تناولها ابن الصائغ في كتابه اللمحة، وترتيبها وفق تسلسلها الوارد في الكتاب. وقد تم تخصيص عنوان مناسب لكل مسألة، مع إيراد النص المختار من كتاب اللمحة، متبوعًا بدراسة تحليلية للمسألة، مستندًا في ذلك – بعد توفيق الله – إلى كتب النحو والتفسير والإعراب وغيرها من المصادر ذات الصلة. وقد حرصت على بيان موقفي من كل اختيار نحوي، موثقًا ذلك بالأدلة والبراهين من أقوال العلماء.

- **محتوى الدراسة:**

تضمن التمهيد ثلاثة مطالب:

1. التعريف بابن الصائغ، وبيان ملامح سيرته العلمية.
2. ثانياً: الألفاظ الدالة على التفاضل في منهج ابن الصائغ.
3. والتعريف بكتابه اللمحة في شرح الملحة.

4. بيان مفهوم "الاختيار" في اللغة والاصطلاح.

أما مسائل البحث، فقد اشتملت على عشرة مسائل، خُصّص كل منها لعرض إحدى اختيارات ابن الصائغ في كتابه، مع تحليلها وبيان موقفه منها.

واختتم البحث بـ خاتمة تضمّنت أبرز النتائج التي توصّل إليها، تلتها قائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث في إعداد هذه الدراسة.

التمهيد

أولاً: التعريف بابن الصائغ، وبيان ملامح سيرته العلمية.، والتعريف بكتابه اللمحة في شرح الملحة.

ولادته ونسبه:

هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري، الأديب اللغوي البارع، صاحب المقامات. وُلد سنة 446 هـ بمدينة المشان من نواحي البصرة بالعراق، وينتمي إلى قبيلة بني حريز من الأزد[1].

حياته:

عاش الحريري بالبصرة أغلب حياته، فنهل من حلقات العلم بها، وبرع في النحو واللغة والبلاغة، حتى صار عَلَمًا في فن المقامات. عمل في بعض المناصب الإدارية، وانصرف إلى التأليف والتعليم. وأشهر مؤلفاته (مقامات الحريري) و(الملحة) وشرحها[2].

وفاته:

توفي سنة 516 هـ بالبصرة، بعد حياة حافلة بالعلم والأدب[3].

شيوخه:

تلقى العلم عن عدد من العلماء، منهم:

1- أبو الحسن علي بن عبد الله البصري.
2- أبو منصور الجواليقي.
3- لخطيب البغدادي، وقد ذكر ياقوت بعض أسمائهم في ترجمته[4].

مؤلفاته:

(التعليقة في المسائل الدقيقة) و (شرح المشارق) و (مجمع الفرائد ومنبع الفوائد) و (اختراع المفهوم لاجتماع العلوم) و (روض الأفهام في أقسام الكلام)[5].

ثانياً: الألفاظ الدالة على التفاضل في منهج ابن الصائغ (الأفصح، والأجود، والأكثر، والأحسن، والأوجه).

يُعدّ استعمال الألفاظ الدالة على التفاضل من أبرز سمات منهج ابن الصائغ في عرض المسائل اللغوية والنحوية، إذ اتخذ منها أداةً للتقويم والترجيح بين الأقوال والروايات. فهذه الألفاظ – مثل الأفصح، والأجود، والأكثر، والأحسن، والأوجه – ليست مجرد أوصاف لغوية محايدة، بل هي مفاتيح دلالية تعبّر عن موقف نقديّ يقوم على المفاضلة بين مستويات الأداء اللغوي في ضوء السماع والقياس وشواهد

[1] الزركلي، الأعلام، ج5،ص191.
[2] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج4، ص1422-1425.
[3] الزركلي، الأعلام، ج5، ص191.
[4] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج4، ص1423.
[5] طبقات المفسرين للداوودي: ص186.

الاستعمال. وقد مثّلت هذه المصطلحات عند ابن الصائغ ميدانًا لتجسيد رؤيته المنهجية القائمة على الجمع بين المعيار اللغوي والذوق العربي السليم، مما جعل اختياراته تتسم بالدقّة والاعتدال في آنٍ واحد[1].

فـ لفظ "الأفصح" عنده يدلّ على مطابقة الكلام لمقاييس البيان العربي الأصيل من حيث صفاء التركيب وجزالة اللفظ وسلامة المخرج، وهو في الغالب يعتمد عليه عند المفاضلة بين روايتين أو استعمالين وردا عن العرب[2].
أما "الأجود" فيحمل معنى الجودة في التركيب أو الأداء النحوي، وهو أوسع دلالة من "الأفصح"، إذ يشمل التراكيب التي تقارب القياس وإن لم تبلغ أرفع مراتب الفصاحة[3].
ويأتي "الأكثر" ليشير إلى شيوع الاستعمال في كلام العرب، فهو معيار استقرائي يعتمد على الكثرة لا على التفوق الجمالي، مما يعكس نزعة ابن الصائغ العلمية في توثيق الأحكام بالسماع المتكرر لا بالرأي الفردي[4].
أما "الأحسن" فيرتبط بذوق لغوي دقيق، إذ يستعمله حين يرى في أحد الأوجه انسجامًا بين البنية والمعنى، فيربط بين الجمال اللغوي والدقة النحوية[5].
وأخيرًا، فإن لفظ "الأوجه" يدلّ على الترجيح العقلي المبني على القياس أو على توافق المعنى مع السياق، وهو بذلك أداة تحليلية يستخدمها حين تتكافأ الأدلة النقلية فيختار ما يراه أقرب إلى روح العربية[6].

يتضح من خلال هذه الألفاظ أن ابن الصائغ لا يتعامل مع اللغة بوصفها نظامًا جامدًا، بل ككائن حيّ تتداخل فيه الفطرة والسماع والقياس. فهي عنده ليست مراتب لفظية فحسب، وإنما مؤشرات على تعدّد المستويات اللغوية في الاستعمال العربي، ووسيلة لتقويم القول وتقعيد اللغة على أساس علميّ متدرّج.
ومن ثمّ فإن دراستها تمهّد لفهم منهجه العام في الترجيح، إذ تعكس رؤيته التي تجمع بين الحسّ المعياري والذوق الأدبي، وتكشف عن مكانته بين علماء الاختيارات النحوية الذين جعلوا من المفاضلة طريقًا لصيانة العربية وتثبيت صوابها[7].
ومن خلال هذه المصطلحات المنهجية الدقيقة يمكن الانتقال إلى دراسة اختيارات ابن الصائغ التطبيقية، لنقف على كيفية توظيفه لهذه المعايير في تقويم المسائل النحوية واللغوية، وما ترتّب على ذلك من نتائج دلالية وأثرٍ في مسار الدرس اللغوي العربي.

ثالثاً: التعريف بكتابه اللمحة في شرح الملحة.

هو شرح لمنظومة (ملحة الإعراب) للحريري التي تعد من أوائل المنظومات النحوية التي وصلت إلينا كاملة؛ فالمتأمل فيه يجد أنّه ليس شرحًا تقليديًا وإنما هو كتاب تراحبت أبوابه، وفصوله وغرزت مادته، وأستطاع المؤلف أنْ يخرج الحقائق العلمية سافرة جلية بعيدة التكلف فقد أخذ فيه بتشريح الأقوال وتعقيب الآراء، وفصّل القول في ذكر الفروع والأصول ، وطرق مسائل الخلاف، فقد حُظيَ هذا الكتاب باهتمام

1 ابن الصائغ، اختياراته النحوية، تحقيق محمد بن بدر الدين السويد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ، ج1، ص15.

2 ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م، ج2، ص45.
3 ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1421هـ، ج3، ص180.
4 السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق محمود الطناحي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985م، ص92.
5 . ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق محمد بدوي المختون، دار الطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1990م، ج2، ص211.
6 الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق علي أبو المكارم، مكتبة المعارف، الرياض، 1413هـ، ص37.
7 الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1975م، ج1، ص64.

المختصين في علوم اللغة العربية وآدابها؛ لكونه يقع ضمن نطاق تخصص علوم اللغة ووثيق الصلة بالعلوم الأخرى مثل النحو، والصرف، والأدب، والبلاغة، والشعر.

تقسيم الكتاب

المجلد الأول

المقدمة.

القسم الأول: قسم الدراسة

الفصل الأول: (الصائغ اسمه ونسبه وكنيته ولقبه | مولده ونشأته ووفاته | شيوخه وتلاميذه | مصنفاته)[1].

الفصل الثاني: "اللمحة في شرح الملحة".

المباحث: توثيق الكتاب ونسبته | منهج المؤلف | مصادره | شواهده| موازنة بين شراح الملحة | تقويم الكتاب[2].

القسم الثاني: قسم التحقيق[3].

1-وصف النسخ الخطية ومنهج التحقيق:

النص المحقّق بتقسيماته النحوية المفصّلة (مثل: الكلام، الاسم، الفعل، الحرف، النكرة والمعرفة... إلخ).

الكتاب يقع في مجلدين ويبلغ طوله حوالي 1048 صفحة .

2. منهج المؤلف في الكتاب:

الشارح يبدأ كل باب بذكر اسم الباب، ثم ينقل الأبيات المتعلّقة من منظومة "ملحة الإعراب"، ثم يدخل في شرحه.

عدد الأبيات المنقولة يختلف حسب الترابط: قد يكون بيتًا واحدًا، أو بيتين، أو أكثر.

لاحظ المحقّق أنّ الصائغ غالبًا لا يفسّر الألفاظ الغريبة، ككلمة "راتكه" في باب الفاعل. .

3. مصادره وتأثره:

الكتاب متميّز بالتوسع في الشرح مقارنة بالشروحات الأخرى لمنظومة الحريري، إذ أضاف الكثير من المسائل النحوية، وأقوال النحاة، ومناقشات مطوّلة.

اعتمد الصائغ على: القرآن الكريم، الحديث النبوي، الشعر، أقوال العرب وأمثالهم، لغات القبائل العربية

ما تميّز بالدقة في نسب الأقوال، حتى تلك التي نادرة الذكر في كتب النحو، ولكن، يُنتقده أيضًا اعتمادًا كبيرًا على شرح الحريري وشرح الألفية لابن الناظم، أحيانًا بدون تصريح واضح بذلك.

[1] اللمحة في شرح الملحة: ج1،ص27-37.
[2] اللمحة في شرح الملحة: ج1ص 43-73.
[3] اللمحة في شرح الملحة: ج 1ص 81- 99.

4. الشواهد والاستشهادات (محتوى أدلّته).

النوع	العدد **التقريبي**
الآيات القرآنية	نحو 232 آية
الأحاديث النبوية	12 حديثاً
أبيات شعرية	439 بيت تقريباً (عدا المكرر)
أمثال وأقوال	45 قولاً أو مثلًا

5. المحتوى العلمي :

الكتاب هو شرح مفصّل لمنظومة "ملحة الإعراب" للحريري (377 بيتًا)، يقدّم لكل بيت:
الشرح اللغوي والنحوي، عرض آرائهم ومناقشتها، الدعائم الأدلة من القرآن، الحديث، الشعر، وكلام العرب،
تحديد أوجه الخلاف النحوي عند الحاجة .

رابعاً: بيان مفهوم "الاختيار" في اللغة والاصطلاح.

الاختيار لغةً: من خار الشيء واختاره ،أي: اصطفاهُ وانتقاهُ، **وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا)** [1]، والمعنى: انه اختار سبعين رجلا من قومه مفاضلة[2]. والاختيار: هو مصدر اختار، أي: بمعنى أخذ يراه خير [3] فيرادف معاني الانتقاء والاصطفاء والانتخاب والترجيح ونحوها[4]. ويطلق الاختيار على الإرادة بمعنى الرغبة أو قوّة الترجيح [5].

قال الكفوي: (الاختيار: الْإِرَادَة مَعَ مُلَاحظَة مَا للطرف الآخر، كَأَن الْمُخْتَار ينظر إِلَى الطَّرفَيْنِ ويميل إِلَى أَحدهمَا والمريد ينظر إِلَى الطّرف الَّذِي يُريدهُ)[6].

اصطلاحاً: قيل القصد إلى أمر متردّد بين الوجود والعدم داخل في قدرة الفاعل بترجيح أحد الجانبين على الآخر[7].

أما في اصطلاح الفقهاء، فقد عرف الاختيار بأنه: (ترجيح الشيء وتحصيصه وتقديمه على غيره)[8].

1 سورة الأعراف: آية (155).
2 لسان العرب: 265/4.
3 المفردات:302.9/1
4 الصحاح: 2515/4.
5 الصحاح: 114/1، محيط المحيط: 243/1.
6 الكليات: 62/1.
7 المفردات:302/1
8 كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 119/1).

المسألة الأولى: تثنية الاسم الممدود.

الممدود: هو كل أسم كانت في آخره همزة بعد الف زائدة. سواء كانت الهمزة أصلية أو منقلبة أو ملحقة.

قال ابن الصائغ: (إن ثنّيتَ الممدودَ أبدلت همزتَهُ واوًا فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف؛ فتقول في تثنية (حمراء ، حسناء) : حمراوان، وحسناوان، وفي تثنية (سماء، كساء) : سماءان، وكساءان؛ وقد ورد إبدالهما واوًا، والأوّل أفصح) [1].

ذكر أبن يعيش فقال: أذا كانت الهمزة أَصليَّة فتثبتُ على حالهِ، ولم يقلب إلى شي، فيقال: قرَّاءان ووضَّاءانِ تمسُّكًا بالأصل، وربما قُلبتْ واوًا[2] فقيل: قرَّاوانِ ووضَّاوان[3]، كراهة لوقوعِ الهمزَةِ بين أَلفينِ، وإلاَّ يكن العجز للتأنيث ولا أصليًّا فالوجهانِ[4]، قلبُهُ واوًا وإبقاء الهمزة على حالِها، فيقال في تثنية (كساءٍ، رِداءٍ) كساوان ، ورداوان، وكساءان، ورداءان ، فالقلب لِكونِهَا غير أصليَّة، والثَّبوتُ لمشابَهَتِهَا الأصليةَ. وتصحيحُ الهمزة أوْلى مِنَ قلبها، لأَنَّها بدلٌ من أصلٍ، فهي شديدة الشبه بالهمزة الأصليَّ كـ (قرَّاءٍ)[5].

وان كانت الهمزة منقلبة عن الأصل نحو: (كساء ، رداء) فقد أجاز النحاة القلب والإثبات عند التثنية، فيقال: كساءان وكساوان، ورداءان ورداوان، والأثبات أجود وأكثر عند النحاة. لأن المبدل من أصل أقرب شبه من اللأصل، والأصل باقٍ فكان تصحيحها أولى، **قال المبرد: (**اعْلَم أَن كل مَمْدُود تثنيه وَكَانَ منصرفا - فَإِن إِقْرَار الْهمزَة فِيهِ أَجود، نَحْو: كساءان، ورداءان، وَقد يجوز أَن تبدل الْوَاو من الْهمزَة فَتَقول: كساوان، ورداوان، وَلَيْسَ بالجيد وهو أحسن منه فيما كانت همزته اصلًا وذلك قولك: كساوان وعطاوان)[6].

وإن كانت الهمزة منقلبة نحو: (علباء ، حرباء) فحال التثنية جاز الإثبات والقلب، فيقال: علباءان وحرباءان، وعلباوان وحرباوان، والأجود إثباتها. **قال سيبويه: (**اعلم أنَّك كلَّ ممدود كان منصرفاً فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب؛ بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك. وذلك نحو قولك: علباءان؛ فهذا الأجود الأكثر... واعلم أنَّ ناساً كثيراً من العرب يقولون: علباوان وحرباوان، شبّهوها ونحوهما بحمراء، حيث كان زنة هذا النحو كزنته، وكان الآخر زائداً كما كان آخره حمراء زائداً، وحيث مدت كما مدت حمراء)[7].

(1) اللمحة في شرح الملحة: 192/1.
(2) شرح المفصل :201/3.
(3) ينظر شرح الرضي على الكافية:355/3.
(4) ينظر شرح المفصل: 201/3، وشرح الجمل لابن عصفور: /143،شرح الرضي على الكافية:355/3.
(5) ينظر شرح الرضي على الكافية:355/3.
(6) المقتضب:87/3.
(7) الكتاب:391/3.

وقد تقلب الهمزة (ياء)، وأجاز ذلك **الكسائي**[1] **والفراء**[2] في نحو: رداء وكساء: كسايان ورداين، بالياء: فصار فيه ثلاث لغات وأجاز ذلك في باب حمراء، فقال : حمراوان بالواو، وحمراءان بالهمزة، وحمريان بالياء وحمل باب حمراء على جميع ما جاء في رداء وحكوهما عند العرب.

والرأي عند البصريين أن تقول: رداءان وكساءان[3] والقلب فيهما جائز فنقول: رداوان وكساوان وحمراوان.

وقد خالف ابن مالك الكسائي في التسهيل فقال: (إجازة الوجهين في المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة، أي: إبقاء الهمزة الأصلية، (ككساءين و كساوين)، و(رداءين ورداوين)، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا على رأي الكسائي) [4].

وقال ابن عقيل: (الحق أنه يقاس عليه، لأنها لغة فزارة حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة) [5].

والذي حكاه الكسائي عن العرب عضده سماع أبي زيد الأنصاري (215هـ) [6]عن بعض بني فزارة يقول: هما كسايان وخبايان وقضايان فحوّل الواو إلى ياء.

وأنا أُوافق ابن الصائغ فيما أختاره، وذلك لأنه الأكثر والأجود عند النحاة.

المسألة الثانية: المفعول لأجله استواء نصبه وجرُّه أذا كان مضافًا.

قال أبن الصائغ: فالمجرَّد الأكثر فيه النّصب، نحو: (ضَربته تأديبًا) ؛ وقد يجرّ فيُقال: (ضربته لتّأديب) .

والمعرّف باللاّم الأكثر فيه الجرّ، كقولك: (جئت للطَّمع في برّك) ؛ وقد يُنصب فيقال: (جئتك الطَّمَع) ، ومنه قولُ الشّاعر:

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

ويجوز تقديم المفعول له على العامل فيه، كقولك: (مخافة الشّرّ جئتك) ' والمضاف جائز جرّه، كقولك: (فعلته لمخافة الشّرّ؛ والنّصب أشهر)[7].

ذكر في شرح الكافية الشافية: (ويستوي الأمران في المضاف)[8]، حيث قال:

وقل أن يصحبها المجّردُ ... والعكسُ في مصحوب (أل) وأنشدوا:

لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاء ... ولو توالت زُمَرُ الأعداء

لم يتعرض ابن مالك للمضاف وكلامه سابق يشعر بالحكم، وهو أنّ النصب والجرّ سيّان ؛ إذ بيّن أنّ أحد الثلاثة يكثر فيه النصب دون الجر، وأنّ واحدًا آخر يكثر فيه الجر دون النصب، وسكت عن الثالث،

(1) المخصص:430/4، شرح المفصل:203/3

(2) معاني القران للفراء: 357/1.

(3) الكتاب:391/3، المقتضب: 87/3.

(4) شرح التسهيل:93/1.

(5) المساعد على تسهيل الفوائد:61/1.

(6) تهذيب اللغة: 496/15، لسان العرب:21/1.

7 اللمحة في شرح الملحة:264/1.

8 شرح الكافية الشافية:673/2.

فالسكوت في هذه الحالة يوحي بجواز الأمرين على التساوي[1]. وهذا قوله والأولى أن يحال ذلك على السَماع، ولا يُعلَّل[2].

وتوضيحًا لما سبق، يقول ابن هشام الأنصاري: ويستويان في المضاف، نحو: **(يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ)**[3]. ونحو: **(إِنَّ منها لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)** [4]. قيل: ومثله: **(لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ)** [5]؛ أي: فليعبدوا ربّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين، والحرف في هذه الآية واجبٌ عند من اشترط الزمان[6].

والّذي عليه الجمهور أنّ المضاف يجوز فيه الأمران ،أي: النصب والجر على السّواء، فتقول: ضربت ابني تأديبه ولتأديبه، وهذا قد يفهم من كلام المصنف لأنه لما ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للألف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحد منهما بل يكثر فيه الأمران ومما جاء منصوبا قوله تعالى: **(يجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ)**[7] ومن شواهده ايضًا، قول حاتم الطائي:

وأغْفِرُ عَوراءَ الكَريمِ ادخارَهُ ... وأعرضُ عَن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّما ،أي: (ادخارًا له)[8].

وأنا أُخالف ابن الصائغ فيما ذهب إليه، لإن المفعول لأجله يستوي فيه النصب والجر لما عليه أغلب آراء جمهور العلماء.

المسألة الثالثة: جملة الحال (جملة فعلية مصدرة بمضارع منفي بـ (لا ولم)).

قال ابن الصائغ: إنْ كانت جملة الحال مُصدّرةً بمضارعٍ منفيّ؛ فالنّافي إمَّا لا، وإمّا لم؛ فإنْ كان (لا) فالأكثر مجيئه بالضّمير وترك الواو[9].

قال ابن مالك: (إن كانت الجملة مصدرة بمضارع منفي بلم جاز فيها ما يجوز في الجملة الاسمية من إفراد الضمير كقوله تعالى: **(فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ** مِنَ **اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ)** [10][11].

وقد ذكر ابن عقيل: أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو، وأن يكون رابطها الضمير، وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة: منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه، فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو، ولهذا جوز القاضي البيضاوي في قوله تعالى :(**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)**[12] أن تكون جملة **(إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)** (حالا من الضمير المستتر وجوبا في (نعبد)[13] ومن الشروط أيضا: ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة

---

1 النحو الوافي:238/2.
2 شرح الرضي على الكافية:514/1.
3 سورة البقرة: من الآية (265).
4 سورة البقرة: من الآية (74).
5 سورة قريش: من الآية (1).
6 أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: 203/2.
(7) شرح ابن الناظم: 199/1، ارتشاف الضرب: 1388/3، شرح ابن عقيل:190/2، همع الهوامع:135/2، شرح الأشموني: 484/1.
8المقتضب: 348/2.
9 اللمحة في شرح الملحة:
10 سورة آل عمران: من الآية (174).
11 شرح التسهيل: 368/2.
12 سورة الفاتحة: الآية (5).
13 أنوار التنزيل وأسرار التأويل:30/1.

بقد، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو، نحو قوله تعالى: **(لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)**[1]، فجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط: أن تكون مضارعية، وأن تكون مثبتة، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته، وألا يقترن بقد[2].

وذكر النَّاظم في غير هذا الكتاب أن الفعل المضارع المنفي بـ (لا) لا يجوز اقترانه بالواو، كالمضارع المثبت، وأنّ ما ورد مَّما ظاهره ذلك يُؤَوَّل على إضمار مبتدأ، كقراءة ابن ذَكْوَان قوله تعالى: **(فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ)**[3].

(بتخفيف النون) والتقدير: وأنتما لا تتَّبعان، فـ (لا تتَّبعان) حبر لمبتدأ محذوف.
وأمَّا الشارح فقد أجاز دخول الواو على المضارع المنفيِّ بـ (لا) فتقول: جاء زيد ولا يضربُ عمرًا.
ويمتنع كذلك اقتران الجملة الفعلية بالواو إذا كان المضارع منفيًا بـ (ما) وقيل: يجوز الوجهان، نحو: جاء زيدٌ وما يضحك، وجاء زيدٌ ما يضحك[4].

المسألة الرابعة: مسألة إلغاء الأفعال المتصرفة إذا كانت متوسطة أو متأخرة.

قال ابن الصائغ : الإلغاءُ هو: ترك إعمال الفعل؛ لضعفه بالتّأخير، أو التّوسّط بين المفعولين، كقولك مع التّأخير: (زَيْدٌ عَالِمٌ ظننت) ، ومع التّوسّط: (زَيْدٌ ظننت عَالِمٌ) .
فالمثال الأوّل: يجوز فيهما الرّفع والنّصب، والرّفعُ أجود؛ لتأخير الفعل عنهما، فعودُهما إلى الابتداء أَوْلى.
والمثال الثّاني: يجوز فيهما الرَّفعُ والنّصب، والنّصب أجود؛ لعمل الفعل في بعض الجملة[5].

اختصت الأفعال المتصرفة بالإلغاء والتعليق، والإلغاء: هو ترك العمل لفظًا ومعنى. وما يثبت للماضي من الإلغاء يثبت أيضًا لغير الماضي، وأما إلغاؤها: فيجوز إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطًا نحو: زيد ظننت قائم، أو آخرًا نحو: زيد قائم ظننت[6].
وأما إذا تقدمت فالإلغاء ممتنع؛ وذلك لأن الفعل إذا تقدم يمتنع فيه الإلغاء، وذلك لما في التقدم من التأكيد وهو ضد الإلغاء.
وبالنسبة لإلغائها متوسطة ومتأخرة قيل: (الإلغاء للتأخّر أولى من إعماله وفي المتوسط خلاف؛ قيل: إعماله أولى؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء إذ هو عامل لفظي، وقيل هما سيان؛ لأنه عادل قوته تأخره فضعف لذلك، فقاومه الابتداء بالتقديم)[7].
ومن شواهد النحاة على إلغائها متأخرة. قول الشاعر:

هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن أيسرتْ غَنَماهما

ومن شواهدهم على إلغاء المتوسط قوله:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلتُ اللؤمُ والفشلُ

أما إذا تصدر الْفِعْل فَلَا يجوز فِيهِ الإلغاء عِنْد الْبَصرِيين وَجوزهُ الْكُوفِيُّونَ والأخفش وَأَجَازَهُ ابْن الطراوة إِلَّا أَن الإعمال عِنْده أحسن[8] وَاسْتَدَلُّوا بقوله:

---

1 سورة الصف: من الآية (5).
2 شرح ابن عقيل:281/2.
3 سورة يونس: من الآية (89).
4 المصدر نفسه:281/2.
5 اللمحة في شرح الملحة: 338/1-339.
6 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 44/2-45.
7 همع الهوامع: 551/1 .
8 المصدر نفسه: 552/1.

(أنّي رَأيْتُ مِلاَكُ الشّيمةِ الأدَبُ ...)

إذا تقدّم الفعل، نحو: (ظننت زيدًا قائمًا) ، فعند البصريّين يمتنع الإلغاء، فلا تقول: (ظننت زيدٌ قائم) بل يجب الإعمال[1].

فإنْ جاء من لسان العرب ما يوهم إلغائها مُتقدّمةً أوّلَ على إضمار ضمير الشّأن؛ ليكون هو المفعول الأوّل؛ والجزءان جملة في موضع المفعول الثّاني، أو على تقدير لام الابتداء.

وذهب الكوفيّون إلى جواز إلغاء التّقدّم، فلا يحتاجون إلى تأويل.

المسألة الخامسة: جواز حذف مميز كم الاستفهامية.

قال ابن الصائغ:(يجوز حذف مميّزها وهو حسن، ولا يحسُن ذلك في الخبريّة؛ لأنّها مضافة، وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف قبيح؛ لأنّ فائدته في المضاف إليه)[(2)].

ذكر ابن مالكٍ في التّسهيل أنّه لا فرق في مميّز الاستفهاميّة ومميّز الخبريّة - كما ذكر ذلك ابن عقيل في المساعد - قال ابن مالكٍ في التّسهيل (كم) اسم لعدد مبهم؛ فيفتقر إلى مميّز، ولا يُحذف إلاّ لدليل[(3)].

يرى بعض النحويين: انه يجوز التمييز مع (كم)، كما جاز ذلك في العديد من نحو: عشرين، ونظائره، ويشترط أن يكون ثمة ما يدل عليه، وذلك اما بتقدم ذكره، أو دليل حال، نحو: (كم مالك؟) والمراد (كم درهماً او ديناراً مالك؟) وجاز حذف المميز للعلم بمكانه، ووضوح أمره.

ولا يحسن حذف المميز مع (كم) الا اذا كانت استفهامية، ولا يحسن مع الخبرية، لأن الخبرية مضافة، وحذف المضاف اليه وابقاء المضاف قبيح [(4)] ويرى بعض النحويين أن حذف مميز الخبرية جائز، بيد أن هذا الحذف مع الاستفهامية اكثر، لأنه في صورة الفضلات[(5)].

الحق أن تمييز " كم " الاستفهامية أو الخبرية يجوز حذفه ، باعتبار أنه محذوف مقدر إذ هو مفهوم من المقام، بحسب ما يدل عليه الجواب في الاستفهام، أو ما يوحى به التعبير في الأخبار.

ومن أمثلته في الشعر ، قول أبي العلاء :

فكم أعانك قوم ما استعنت بهم أو استعنت بقوم لم يعينوكا

وقول الفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك :

وكم أنعمت كفّا هشام على امرئ له نعمة خضراء ما يستثيبها

وقول معن بن أوس :

وكم علمته نظم القوافي فلما قال قافية هجاني

ومن الشعر الحديث قول حافظ إبراهيم :

كم ذا يكابد عاشق ويلاقي في حبّ مصر كثيرة العشّاقِ

وقد نصّ على جواز حذفها عدد من النحاة منهم الأشموني والسيوطي [6]

المسألة السادسة: حذف النون وإثباتُها في (ليت).

قال ابن الصائغ: ما الأقيس فيه (حذف النّون) ، والأحسن إثباتُها؛ وهي (ليت) ، كقوله تعالى: (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيما)؛ لأنّه لم يجتمع فيه الأمثال، ولا المتقاربة؛ فلم يأت الحذف إلاّ في الشّعر، ومنه قولُه:

---

[1] ابن عقيل 1/ 152، ابن يعيش 7/ 85، المقتضب 2/ 11

([2]) اللمحة في شرح الملحة: 439/1.

([3]) شرح التسهيل:418/2، المساعد على تسهيل الفوائد:106/2.

([4]) شرح المفصل: 496/15، شرح الرضي:154/3.

([5]) شرح الرضي على الكافية:154/3، هذا بيتٌ من الوافر، وهو لزيد الخيل. .

[6] شرح الأشموني(80/4)، همع الهوامع (255/1).

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي[1]

وهذا نادر:[2].

و (جابر) : رجل من غطفان تمنّى أن يلقى زيدًا ليقتُله كما تمنّى قبله مزيد أن يلقى زيدًا، فتشابهت مناهما.

والشّاهد فيه: (ليتي) حيث حذف نون الوقاية عن (ليت) على النُّدرة .

فـ (ليت) تلزمها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ولا تحذف منها إلا ندوراً ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: **(قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا)**[3].

فالكثير في لسان العرب ثبوتها وبه ورد القران الكريم، فقال تعالى:**(يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا)**[4].

فما ذهب إليه ابن الصائغ هو الراجح لما عليه أغلب أراء العلماء.

المسألة السابعة: مسألة تقديم خبر(إن) على اسمها.

قال ابن الصائغ: خبر (إنّ) لم يتقدّم على أسمها إلاّ أن يكون ظروفا، أو جارًّا ومجرورًا؛ فإنّه يجوز التّقديم والتّأخيرُ ما لم يمنع مانع؛ وقيل: إنّ ذلك لا يخلو من ثلاث مسائل:

الأولى: لا يكون الظّرف فيها إلاّ مقدَّما؛ مثل: (إنَّ قدّام زيد أباه)، ومنه قوله تعالى: **(إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا)**[5].

الثّانية: لا يكون الظّرف فيها إلاَّ مؤخّرًا؛ مثل: (إنّ زيدًا لقدّامك).

الثالثة: يجوز فيها الأمران؛ نحو: (إنَّ عِنْدَك زيدًا) و (إنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ) ؛ وتقديم الظّرف **أجود**[6].

قال ابن عقيل: إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز إيلاؤه (كان) عند البصريين والكوفيين نحو: (كان عندك زيد مقيما) و(كان فيك زيد راغبا)[7].

وقال الرضي: (اعلم أن حال الاسم والخبر عندما تدخل عليه هذه الأحرف يكون كحالهما قبل دخولها، لكنه يجب تأخير الخبر ههنا، إلاّ أن يكون ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، فيجوز توسطه بين هذه الحروف وأسمائها، نحو: إنّ في الدار زيدا، وإن كان الاسم مع ذلك نكرة، وجب تأخيره، نحو: **(إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا)**[8].

وذكر ابن هشام قائلًا: (إِذا كَانَ الْخَبَر ظرفا أَو جارا ومجرورا فَإِنَّهُ يجوز فِيمَا أَن يتوسط لأَنهم قد يتوسعون فيهمَا مَا لم يتوسعوا فِي غَيرهمَا كَمَا قَالَ الله تَعَالَى: **(إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا) (نَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ)**[9] واستغنيت بتنبيهي على امْتنَاع التَّوَسُّط فِي غير مَسْأَلَة الظّرْف وَالْجَار وَالْمَجْرُور عَن التَّنْبِيه على امْتنَاع التَّقَدُّم لِأَن امْتنَاع الأسهل يسْتَلْزم امْتنَاع غَيره بِخِلَاف الْعَكْس وَلَا يلْزم من ذكرى توسيطهم

---

1 هذا بيتٌ من الوافر، وهو لزيد الخيل.

2 يُنظر هذا البيت في: الكتاب 370/3، ونوادر أبي زيد 68، والمقتضب 250/1، ومجالس ثعلب 106/1، وسرّ صناعة الإعراب 550/2، وشرح المفصّل 123/3، والمقرّب 108/1، وشرح التّسهيل 136/1، وابن النّاظم 68، وشرح الرّضيّ 23/2، والدّيوان 137.

3 سورة مريم : الآية (23).

4 من سورة النساء: الآية (75).

5 سورة المزمل: من الآية (12).

6 اللمحة في شرح الملحة:560/2-561.

7 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 280/1.

8 شرح الرضي على الكافية:375/4

9 سورة النازعات: الآية (26).

الظّرْف وَالْمَجْرُور أَن يَكُونُوا يجيزون تَقْدِيمه لِأَنَّهُ لَا يلْزم من تجويزهم فِي الأسهل تجويزهم فِي غَيره [1].

وأنا أُؤَيد رأي ابن الصائغ فيما ذهب إليه.

المسألة الثامنة: الخِلاَفٌ في (يا) النداء بين النّحويّين هل هي (حرف) أم (اسم) للفعل؟.

قال ابن الصائغ: ذهب بعضهم إلى أنّها حرف وهو الأكثر، ويذهبُ البعض الآخر إلى أنّها اسمٌ للفعل[2].

مذهب الجمهور البصريّين أنها حرف، ومنهم المبرد: (هَذَا بَاب الْحُرُوف الَّتِي تنبه بهَا الْمَدْعُو وَهِي يَا وأيا وهيا وَأي وَألف الِاسْتِفْهَام) وفي ذلك إشارة إلى إنّ (يا) حرفًا[3].

قال ابن السراج وبعض النحويين: إنّ الحروف التي ينادى بها خمسة هي: (يا, وأيا, وهيا, وأي, وبالألف)[4].

وحُجّتهم في ذلك: أنّها لا تدلّ على معنىً إلاّ في غيرها.

أمّا مذهب الكوفيين: إن (يا) هي اسمٌ للفعل[5] كما قال ابنُ يعيشٍ (وكان أبو عليٍّ يذهبُ في بعض كلامه إلى أنّ (يا) ليس بحرفٍ، وإنّما هو اسمٌ من أسماء الفعل)[6].

وقال المُراديّ في الجنى الدّاني [7]: ذهب بعض النحويين إلى أنّ (يا) وأخواتها، التي ينادي بها، أسماء أفعال، تتحمل ضميراً مستكناً فيها. **ونقل عن الكوفيّين**[8].

وحُجّتهم: أنّهم رأوا أنّ المنصوب والمجرور يقعان بعدها، كقولك: (يا رجلاً) و (يا لزيدٍ) ، وأنّه قد سُمِعَ إمالةُ (يا) والحُروف لا تُمال[9].

فـ (يا) هي حرف نداء وتنبيه وتعد اصل حروف النداء .

المسألة التاسعة: مسألة القول في الميم في (اللهمّ) أَعِوَضٌ من حرف النداء أم لا؟.

قال ابن الصائغ: (ممّا لا يُستعمَل فيه حرفُ النّداء قولُهم: (اللَّهُمَّ) ؛ وفي هذه الميم [قولان]: مذهب البصريّين أنّها حرف زِيْدَ عِوَضًا من (يا) ،وليس مأخوذًا من فعلٍ. وقال الفرّاء: (الميمُ مأخوذٌ من (فعل) ؛ وأصلُه: يا الله أُمَّنَا منك بخيرٍ، أي: اقصدنا؛ فحُذفت الهمزة تخفيفا).والقولُ الأوّل أوجه[10].

مذهب الكوفيون: أن الميم المشدّدة في (اللهم) ليست عوضًا من (يا) التي للتنبيه في النداء.

ومذهب البصريون: إلى أنّها عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنّه نداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه (يا الله أمَّنا بخير) إلا أنّه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حَذَفُوا بعض الكلام طلبًا للخفة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير؛ ألا ترى أنهم قالوا (هلمَّ، ووَيْلُمِّهِ) والأصل فيه: هل أمَّ، ووَيْلَ أمه، وقالوا (أيش) والأصل: أيُّ شيء.

قالوا: والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضًا من (يا) أنهم يجمعون بينهما، قال الشاعر:

---

1 شرح قطر الندى وبل الصدى: 162.

2 اللمحة في شرح الملحة: 598/2.

3 المقتضب: 233/4.

4 الأصول في النحو: 329/1، شرح الكافي الشافية: 1288/3 ، الجنى الداني:354.

5 وهو أبو عليّ الفارسيّ .

6 شرح المفصل: 52/5.

7 الجنى الداني: 355/1.

8 يُنظر: شرح المفصّل: 205/5، وشرح الرّضيّ على الكافية: 132/1، وإرتشاف الضرب: 117/3، وهمع الهوامع: 34/3.

9 شرح المفصل:205/5

(10) اللمحة في شرح الملحة: 629/2.

إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا ... أقول: يا اللهمَّ، يا اللهُمَّا

فجمع بين الميم و (يا) ولو كانت الميمُ عوضًا من (يا) لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأن العوض والمعوَّض لا يجتمعان.

وَمذهب سِيبَوَيْهِ والخليل: أَن هَذَا الِاسْم وَهُوَ اللَّهُمَّ لَا يُوصف لِأَنَّهُ صَار عِنْدهم مَعَ الْمِيم بِمَنْزِلَة الصَّوْت يَعْنِي غير مُتَمَكن فِي الِاسْتِعْمَال وَقَالا فِي قَوْله:(**اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ**)[1] إِنَّه على نِدَاء آخر أَي يَا فاطر وَذهب الْمبرد والزجاج إِلَى جَوَاز وَصفه بمرفوع على اللَّفْظ ومنصوب على الْموضع وَجعلا: (فاطر) صفة لَهُ وَقَالَ أَبُو حَيَّان وَالصَّحِيح مَذْهَب سِيبَوَيْهِ لِأَنَّهُ لم يسمع فِيهِ مثل اللَّهُمَّ الرَّحِيم ارحمنا وَالْآيَة وَنَحْوهَا مُحْتَمِلَة للنداء قَالَ المطرزي فِي شرح المقامات وَقد يسْتَعْمل اللَّهُمَّ لغير النداء تمكينا للجواب وَمِنْه الحَدِيث:

(اللَّهُمَّ أرسلك قَالَ اللَّهُمَّ نعم) ودليلا على الندرة كَقَوْل الْعلمَاء (لَا يجوز أكل الْميتَة اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يضْطَر فَيجوز)[2].

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا أن الأصل "يا ألله" إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا الميم حرفين و (يا) حرفين، ويستفاد من قولك (اللهمَّ) ما يستفاد من قولك (يا ألله) دلَّنَا ذلك على أن الميم عوض من (يا)؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض، وههنا الميم قد أفادت ما أفادت "يا" فدلَّ على أنها عوض منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر[3].

قال ابن يعيش[4]: (اللَّهُمّ) فهو نداءٌ، والضمةُ فيه بناءٌ بمنزلتها في (يا زيدُ)، والميمُ فيه عِوَضٌ من حرف النداء، ولذلك لا يجتمع (يَا) مع الميم إلّا في شعرٍ أنشده الكوفيون:

إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا ... أقول: يا اللهمَّ، يا اللهُمَّا [5].

المسألة العاشرة: إثبات الهاء وأسقاطها في تصغير الاسم الثلاثي المؤنث.

قال ابن الصائغ: المصغّر إن يكن مؤنّثًا بالمعنى أُلحقت به في التّصغير هاء التّأنيث؛ لأنّ التّصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أُصولها؛ فتقوم مقام الوصف؛ فتقول: في (أرض) أُريضة، كما تقول: (أرض ضيّقة) فجرى إلحاق الهاء مجرى الصّفة؛ وهذا الحكم يطّرد في سبعة أسماء؛ فجائز إلحاق الهاء بها في حال التّصغير، وحذفها - والحذفُ أفصح -؛ وهي: (الحَرْب ،الفرس) و (القَوْس، العِرْس) و(العَرَب، درع الحديد) و (النَّابُ من الإبل) [6] .

قال المبرد: إذا سَمّيت المؤنث باسم مؤنث ثلاثيّ، أصله اسم الجنس كأن تسمي أمراة بـ (ناب) أو أصله المصدر كأن تسمي أمراةً بـ (حرب) ، فإن تصغيره يجب أن يكون بالهاء فنقول: (نويبةٌ ، حريبةٌ)[7].

---

[1] سورة الزمر: من الآية (46).
([2]) همع الهوامع:64/2.
([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف:279/1-281.
([4]) شرح المفصل:366/1.
([5]) الرجز لأبي خراش في الدرر 3/ 41؛ وشرح أشعار الهذليين 3/ 1346.
([6]) اللمحة في شرح الملحة: 257/2-258.
([7]) المقتضب: 240/2.

قال ابن الأنباري[1]: أما إذا سميت امرأة باسمٍ مذكرٍ من أسماء الرجال على ثلاثة أحرفٍ، أصله المصدر، كـ (لهو) و (برق) و (طل) و (طرب) ففي تصغيره وجهان:
الوجه الأول: يجوز إدخال الهاء وعدمهُ، لأنه بمنزلة لهوٍ في القلة والنية.
والوجه الثاني: عدم إدخال الهاء، وذلك أن نويت أنْ تسمّي المؤنّث باللهو الذي يقعُ على الكثير.
وقال أبو بكر الأنباري: وقال الفراء: يصغر بغير هاء إن سميت امرأة باسم مذكر من أسماء.
ونقلًا عن أبي حيان مذهب الخليل: أنّ العلم المؤنث المنقول من المذكر تصغيرهُ بالتاء عند الجمهور؛ لأنَّ معناه التأنيث ، فنقول: في تصغير (رمح) رُمَيحة. **قال سيبويه:** قلت ما بال المرأة إذا سميتها بحجرٍ قلت: حجيرة، قال: لأن حجرًا قد صار علمًا هذا، وصار خالصا وليس لصفةٍ، ولا اسمٍ شاركت فيه مذكرا على معنى واحد، ولم ترد أن تحقر المذكر[2] **ومذهب أبو بكر الأنباري:** اعتبار أصله الذي نقل منه وهو التذكير، فيصغرهُ بغير هاء فتقول : رُميح[3].
يُصغَّرُ ما كانَ نعتًا لمؤنّثٍ ليستْ فيهِ الهاءُ ، بغيرِ الهاءِ ، كقولِكَ : مِلحفةٌ خُلَيقٌ ، في تصغيرِ ملحفةٍ خَلَقٍ . ووجهُهُ عندَ سيبويهِ أنّه مذكّرٌ.

ذكر أبو حيان الأندلسي: أنَّ العربَ لم تدخل الهاء في تصغير الاسم الثلاثي المؤنث إن كان مصدرًا في الأصل نحو: حرب، أو اسم جنس مذكر الأصل نحو: ناب، وذكر أنَّ ما لم تدخله التاء، وهو ثلاثي مؤنث يعدُّ من الشاذّ وذلك نحو: ذود، وشول، وناب للمسن من الإبل، وحرب، وفرس، وقوس، ودرع الحديد، ونخل، وعرس، وغرس، وضحى، ونعل، ونصف، وبعض العرب يذكر الحرب، والدرع، والفرس فلا يكون من هذا الباب، وبعضهم ألحق الهاء في عرس، وقوس فقال: (عريسة ، قويسة)[4].

وذكر العكبري قائلًا: أن لفظة (الفرس) صغرت من دون (هاءٍ) فَلم تلحقْها التَّاءُ فِي التصغير فذَهَبوا بِها إِلَى معنى المَرْكُوب، وحُرَيْب تَصْغِير حَرْب الْقِتَال ذَهَبُوا بهَا إِلَى معنى الْقِتَال أَو إِلَى الْحَرْب وَهُوَ الغَضَب؛ لأنَّه يلازمها، وَقد قَالُوا قَوُيس حَمَلُوه على معنى العُود، فهذه الأسماء حملت على معنى التذكر، وليس التأنيث [5].

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التحليلية لاختيارات ابن الصائغ في كتابه اللمحة في شرح الملحة للإمام الحريري، يمكن تلخيص أبرز النتائج والمرتكزات التي توصل إليها البحث في النقاط الآتية:

1. تبين من خلال الدراسة أن ابن الصائغ لا يلتزم أسلوبًا موحدًا في التصريح باختياراته أو ترجيحاته، بل يعبّر عن رأيه بصيغ متنوعة، تختلف من مسألة إلى أخرى. وهذا يقتضي من الباحث والقارئ التدقيق والتأمل في نصوصه، وأحيانًا إعادة قراءة المسألة أكثر من مرة للوقوف بدقة على اختياره النهائي.

2. يُعد كتاب اللمحة في شرح الملحة موسوعة لغوية ونحوية وصرفية، إذ اشتمل على ثروة علمية وافرة، ضمت آراء العلماء وخلافاتهم، مقرونة بالأدلة والمناقشات العلمية العميقة، مما جعله مرجعًا مهمًّا في بابه.

---

(1) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: 312/2,
(2) الكتاب: 3/ 483.
(3) ارتشاف الضرب: 377/1.
(4) المصدر نفسه: 375/1-376.
(5) اللباب في علل البناء والإعراب: 170/2.

3. اتسم ابن الصائغ بالتنوّع في طريقة معالجته لأبيات ملحة الإعراب، فقد كان يورد بيتًا أو بيتين أو أكثر بحسب ترابط الأبيات، مما يعكس وعيه ببنية النص الشعري، وحرصه على تحقيق التكامل في الفهم والتحليل.

4. كثّف ابن الصائغ من عرض المسائل النحوية الخلافية، وأورد فيها أقوال العلماء وآراءهم المتباينة، مع مناقشتها مناقشة علمية مدعومة بالشواهد المتنوعة، مما أتاح للباحث فرصة الوقوف على جميع الاتجاهات في كل مسألة، والقدرة على الترجيح بين الآراء؛ سواء بما يوافق اختيار ابن الصائغ أو يخالفه، وفق منهج علمي منضبط.

5. من الملاحظ أن ابن الصائغ لم يُولِ عناية كافية بتفسير المفردات الغريبة الواردة في أبيات ملحة الإعراب، فقد اقتصر غالبًا على الجوانب النحوية والصرفية، مما يترك جانبًا دلاليًا يحتاج إلى استكمال في دراسات لاحقة.

وبناءً على ما تقدم، فإن كتاب اللمحة يمثل مادة علمية غنية يمكن الإفادة منها في مجالات متعددة من علوم
اللغة، ويستحق مزيدًا من التحقيق والدراسة، لما فيه من عمق علمي واتساع في العرض والنقاش.

التوصيات

1. الاهتمام بتحقيق كتاب اللمحة في شرح الملحة تحقيقًا علميًا دقيقًا: نظراً لما يحتويه من ثروة لغوية ونحوية وصرفية، يُوصى بتحقيقه وفق منهج علمي مقارن، مع التعليق على المواضع المشكلة، وتوثيق النصوص والشواهد.

2. دراسة اختيارات ابن الصائغ في ضوء مقارنة منهجية مع غيره من شُرّاح ملحة الإعراب: كالإمام السيوطي وابن هشام وغيرهم، لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف في المعالجة والتحليل.

3. إجراء دراسة تحليلية معمقة لشواهد ابن الصائغ الشعرية والنثرية: والوقوف على مصادرها، ومدى توظيفه لها في ترجيح الآراء أو دحضها، مما يعكس أفقه الأدبي واللغوي.

4. التركيز في دراسات لاحقة على الجوانب الدلالية واللغوية في الملحة نفسها: خاصة المفردات الغريبة التي أهمل ابن الصائغ تفسيرها، لما لذلك من أهمية في فهم السياقات النحوية والبلاغية.

5. تشجيع الباحثين على تناول جهود ابن الصائغ في مجالات أخرى من علوم العربية: كعلم الصرف، أو القراءات، أو البلاغة، وتسليط الضوء على إسهاماته خارج كتاب اللمحة.

6. إدراج مادة "شروح الملحة" ضمن الدراسات العليا في أقسام اللغة العربية: لما تحمله من محتوى علمي وتدريبي في مجالات التحليل النحوي والمقارنة بين المدارس النحوية.

7. إنشاء قاعدة بيانات علمية رقمية تُجمع فيها اختيارات النحاة من شروح المتون: وتكون مرجعية رقمية مفتوحة تسهل الرجوع إليها في البحوث النحوية المقارنة.

المصادر والمراجع

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م، عدد الأجزاء: 5 .

2- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، عدد الأجزاء: 3. الأعلام

3- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، ط15 - أيار / مايو 2002 م.

4- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تعليق: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، ط: 2، 1427سنة النشر: هـ - 2006 م، عدد الأجزاء: 1

5- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، ط1: 1424هـ- 2003م، عدد الأجزاء: 2.

6- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت،
ط1 - 1418 هـ.

7- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عدد الأجزاء: 4.

8- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت: 911هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، مكان النشر : لبنان / صيدا، عدد الأجزاء : 2

9- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت: 37هـ) ، تحقيق محمد عوض مرعب، الناشر دار إحياء التراث العربي ، سنة النشر 2001م، مكان النشر بيروت، عدد الأجزاء 8.

10- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، تحقيق: د فخري الدين قباوة- الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى:1413هـ - 1992م.

11- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 4، عدد الأجزاء: 3.

12- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، الناشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، سنة النشر 1392هـ/ 1972م، مكان النشر صيدا اباد/ الهند، عدد الأجزاء 6.

13- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، (ت: 673هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار الفكر - دمشق، ط2 ، 1985،

14- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ - 2000 م ، عدد الأجزاء: 1

15- شرح اشعار المهذليين، أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، الناشر: مكتبة دار العروبة، مصر، ط1، عدد الأجزاء:1.

16- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1: 1419هـ- 1998مـ، عدد الأجزاء: 4.

17- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1 (1410هـ - 1990م)، عدد الأجزاء: 4.

18- شرح التسهيل لابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 (1410هـ - 1990م)، عدد الأجزاء:4.

19- شرح الجمل لابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن (المتوفى:669هـ) ، الناشر دار الكتب العلمية، تاريخ النشر:1419هـ - 1998م.

20- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، تاريخ الطبع: 1395 - 1975 م
الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا، عدد الأجزاء: 4.

21- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة ط: 11، 1383، عدد الأجزاء: 1.

22- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني دراسة وتحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر : جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط:1، عدد المجلدات :[5.

23- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م، عدد الأجزاء: 6 (5 وجزء للفهارس).

24- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)
تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت،ط4، 1407 هـ - 1987 م، عدد الأجزاء: 6

25- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)
تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة،ط3، 1408 هـ - 1988 م

عدد الأجزاء: 4.

26- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1 - 1996م.،عدد الأجزاء: 2.

27- الكليات: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، سنة النشر:، عدد الأجزاء: 1

28- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ 1995م، عدد الأجزاء: 2.

29- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت ، ط3 - 1414 هـ، عدد الأجزاء: 15.

30- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/2004م، عدد الأجزاء:2.

31- محيط المحيط، بطرس البستاني (ت: 1883م)، أعتنى به وأضاف زياداته (محمد عثمان) الناشر: مكتبة لبنان، ط3- 1987

32- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1417هـ 1996م، عدد الأجزاء: 5.

33- المذكر والمؤنث ، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت: 328 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، سنة النشر: 1401 هـ - 1981 م، عدد الأجزاء: 2.

34- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط1، (1400 - 1405 هـ)، عدد الأجزاء: 4.

35- معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: 207هـ)
تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1.

36- معجم الأدباء ، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414 هـ - 1993 م ،عدد الأجزاء: 7.
37- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط1 - 1412 هـ .
38- المفصل في علم العربية، الزمخشري، تحقيق علي أبو المكارم، مكتبة المعارف، الرياض، 1413هـ،
39- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت، عدد الأجزاء: 4.
40- النحو الوافي، النحو الوافي، عباس حسن (ت: 1398هـ)، الناشر: دار المعارف، ط15، عدد الأجزاء:4.
41- همع الهوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ سنة الوفاة 911هـ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، الناشر : المكتبة التوفيقية، مكان النشر : مصر، عدد الأجزاء : 3.